



UNIS/NAR/1469
9 آذار/مارس 2023

تحت الحظر حتى يوم الخميس 9 آذار/مارس 2023، الساعة 11:00 بتوقيت وسط أوروبا

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تعرب عن قلقها من الاتجاه نحو تقنين استخدام القنب لأغراض غير طبية وهو ما يتعارض مع أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961

ذكرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام 2022 أنها:

- تلاحظ أن الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 تصنف القنب على أنه يسبب الإدمان الشديد وقابل لإساءة الاستعمال، وأن أي استخدام غير طبي أو غير علمي للقنب يتعارض مع أحكام الاتفاقية؛
 - تعرب عن قلقها من أن هذا الاتجاه الذي ينحوه عدد قليل من الحكومات يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك ويفاقم الآثار الصحية السلبية والاضطرابات الذهانية؛
 - تلاحظ مع القلق أن صناعة القنب المتنامية باتت تعلن عن منتجات، موجهة على الخصوص إلى الشباب، بطرائق تقلل من إدراك المخاطر التي ينطوي عليها استعمال تلك المنتجات؛
 - تجد صعوبة في قياس أثر تقنين القنب على المجتمع لأن النماذج التشريعية تتباين من بلد إلى آخر ولأن البيانات في هذا الشأن لاتزال محدودة؛
 - تعرب عن قلقها من أن العديد من البلدان لا تزال تواجه صعوبات في شراء ما يكفي من المواد الخاضعة للمراقبة للعلاج الطبي، بما في ذلك أثناء حالات الطوارئ.
 - تبرز أن البلدان تصادر كميات كبيرة من المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات، ويساورها القلق إزاء الانتشار العالمي لهذه المواد.
- فيينا، 9 آذار/مارس (دائرة الأمم المتحدة للإعلام) - تحذر الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) في تقريرها السنوي لعام 2022 من أن تقنين الاستخدام غير الطبي للقنب، الذي يتعارض مع الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، يبدو أنه يؤدي إلى زيادة استهلاكه وانخفاض إدراك مخاطره، خاصة في أوساط الشباب.

تقنين استعمال القنب يؤدي إلى ارتفاع استهلاكه وتقليل إدراك مخاطره

يتمثل أثر تقنين القنب الأكبر إثارة للقلق في احتمال زيادة تعاطيه، خاصة في أوساط الشباب، وفقا لبيانات تقديرية. ففي الولايات المتحدة، ثبت أن المراهقين والشباب يستهلكون قدرا من القنب في الولايات الاتحادية التي قننت القنب أكبر بكثير منه في الولايات الأخرى التي لا يزال الاستعمال الترفيهي للقنب غير قانوني فيها. وهناك أيضا أدلة على أن التوافر العام لمنتجات القنب المقننة يقلل من إدراك المخاطر والعواقب السلبية التي ينطوي عليها استعمالها. كما أن بروز منتجات جديدة مثل المأكولات أو السجائر الإلكترونية التي تسوّق في عبوات جذابة قد عزز ذلك الاتجاه. وترى الهيئة أن ذلك قد أسهم في التقليل من شأن آثار تعاطي القنب في نظر الجمهور، وخاصة في أوساط الشباب.

وتقول رئيسة الهيئة، جاغجيت بافاديا، في هذا الصدد: "تعكف صناعة القنب الآخذة في التوسع على تسويق منتجات قنبية لجذب الشباب ويثير ذلك قلقاً كبيراً كما أنه يمثل طريقة للاستخفاف بالأضرار المرتبطة باستعمال منتجات قنبية عالية الفعالية".

ارتفاع حالات الطوارئ الطبية وحوادث المرور في الولايات التي قننت استعمال القنب

تظهر البيانات في جميع الولايات القضائية التي قننت القنب تزايد المشاكل الصحية المتعلقة بالقنب. فبين عامي 2000 و2018، ازداد عدد حالات القبول في المستشفيات بسبب الارتهاق للقنب وحالات الانسحاب ثمانية أضعاف على المستوى العالمي. وازداد عدد حالات القبول في المستشفيات بسبب الاضطرابات الذهانية المرتبطة بالقنب أربعة أضعاف في جميع أنحاء العالم.

ويتأثر الشباب، الذين لا تزال أدمغتهم في طور النمو، تأثراً خاصاً بالآثار الصحية السلبية لاستعمال القنب على نحو اعتيادي. ويمكن لذلك أن يؤثر على تحصيلهم التعليمي وسلوكهم الاجتماعي. وتظهر الأدلة الإحصائية من كولورادو (الولايات المتحدة) أن حوادث المرور المميتة التي يتسبب بها السائقون تحت تأثير القنب قد تضاعفت تقريبا من 2013 إلى 2020.

هل حققت الحكومات أهدافها المعلنة من تقنين القنب؟

تمثل الهدف الرئيسي الذي ذكرته الحكومات من تقنين القنب في الحد من الأنشطة الإجرامية وتعزيز الصحة والسلامة العامتين. وتسلمت الهيئة الضوء في تقريرها لعام 2022 على أن ذلك الهدف لم يتحقق، إذ تقول رئيسة الهيئة، جاغجيت بافاديا: "تشير الأدلة إلى أن تقنين القنب لم ينجح في ثني الشباب عن استعمال القنب، ولا تزال أسواقه غير المشروعة قائمة". وتبين البيانات أن مستوى عرض القنب غير المشروع لا يزال مرتفعاً في جميع الولايات القضائية التي قننت القنب، إذ يصل إلى 40 في المائة في كندا، ونحو 50 في المائة في أوروغواي، ويصل حتى 75 في المائة في كاليفورنيا.

وقد أوردت الحكومات التي تروج لتقنين القنب هدفاً مهماً آخر يتمثل في إدرار إيرادات ضريبية. وقد خلصت الهيئة إلى أنه على الرغم من أن الإيرادات الضريبية المتأتية من مبيعات القنب قد زادت عاما بعد عام في كندا والولايات المتحدة، إلا أنها كانت أقل مما كان متوقعا، حيث لم تشكل سوى 1 في المائة من الميزانية في الدول التي قننت القنب.

تنوع نُهج تقنين القنب يجعل من الصعب قياس أثره

يساور الهيئة القلق إزاء الاتجاه السائد في عدد صغير من الحكومات نحو تقنين القنب لأغراض ترفيهية على نحو رسمي، إذ إن معاهدات مراقبة المخدرات تقتضي أن يقتصر تعاطي المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية. وهي تلاحظ أن أثر ذلك على المجتمع لم يخضع لدراسات كافية. فالبيانات التي تقدمها البلدان محدودة وكثيرا ما تكون حديثة جدا بحيث لا يمكن استخلاص استنتاجات ذات مغزى منها. وتتباين النماذج التشريعية على نحو كبير فيما بين البلدان مما يجعل من الصعب مقارنة الأثر المعتمدة والتنبؤ بالناجحات والإخفاقات.

وتشدد الهيئة على ضرورة مواصلة دراسة آثار تعاطي القنب على الأفراد والمجتمعات قبل أن تتخذ الحكومات قرارات ملزمة طويلة الأجل في هذا الشأن. وتتذكر الهيئة الحكومات التي تبحث عن حلول بديلة فيما يتعلق بجرائم القنب بأن اتفاقيات مراقبة المخدرات توفر قدراً كبيراً من المرونة.

إلغاء التجريم وإلغاء العقاب كسبيلين بديلين فيما يتعلق بجرائم القنب

تذكر الهيئة الدول الأعضاء في تقريرها بأن تقنين القنب لأغراض غير طبية ينتهك اتفاقيات المخدرات، وتشدد على أن مفهومي إلغاء التجريم وإلغاء العقاب يتيحان سبيلين بديلين للتعامل مع جرائم القنب.

وتقول رئيسة الهيئة، جاغجيت بافاديا، في هذا الشأن: "يوفر النظام القائم على الاتفاقيات مرونة كبيرة للدول لحماية الشباب، وتحسين الصحة العامة، وتجنب الحبس غير الضروري، والتصدي للأسواق غير المشروعة والجرائم ذات الصلة".

وقد عدلت بعض البلدان سياساتها المتعلقة بالجرائم المتصلة بالمخدرات وخفضت درجة الجرائم المتعلقة بتعاطي القنب الشخصي لتصبح مخالفات بسيطة أو أنها ألغت العقوبات الجنائية بشأنها تماماً.

تمارس صناعة القنب الآخذة بالتوسع ضغوطاً باتجاه التقنين

اجتذبت إمكانات النمو الشركات الكبيرة التي تتطلع إلى توسيع أعمالها في أسواق القنب الناشئة لأغراض طبية وترفيهية في جميع أنحاء العالم. وسعيًا من تلك الشركات إلى توسيع أرباحها التجارية، أخذ العديد منها يضغط باتجاه رفع القيود المفروضة على القنب.

ففي الولايات المتحدة، تعد أنشطة البيع القانوني لمنتجات القنب إحدى أسرع الصناعات نمواً، فقد حققت مبيعات بقيمة 25 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2021، بزيادة قدرها 43 في المائة عن العام السابق.

وتوضح الهيئة في تقريرها أن زراعة القنب واستخدامه للأغراض الطبية مسموح بهما ما دامت بعض الشروط المنصوص عليها في الاتفاقيات مستوفاة فيما يتعلق بالترخيص والضوابط الوطنية وتزويد الهيئة لتقديرات للاحتياجات الطبية. ويشير التقرير إلى أن "برامج القنب الطبي" تدار في بعض الدول بدون تلك الضوابط ودون وفائها بمعايير منظمة الصحة العالمية المتعلقة بصنع منتجات القنب ووصفها.

العديد من البلدان لا تحصل على كميات كافية من المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية

يساور الهيئة القلق من أن بلدانا كثيرة لا تزال تواجه صعوبات في الحصول على ما يكفيها من المسكنات الأفيونية لتخفيف الآلام. كما أن هناك تفاوتات إقليمية فيما يتعلق بالأدوية التي تحتوي على المورفين، على الرغم من أن البيانات تظهر أن المواد الخام الأفيونية متوفرة بشكل كافٍ. وبالإضافة إلى ذلك، يتركز توافر الكمية المحدودة من المورفين لتخفيف الآلام في البلدان المرتفعة الدخل. وهذا ما تؤكد عليه بيانات منظمة الصحة العالمية. وهناك تفاوتات مماثلة أيضاً في استهلاك أدوية علاج الصرع وأدوية علاج اضطراب نقص الانتباه مع فرط النشاط.

وتشير الهيئة إلى أن حالات الطوارئ تزيد من الحاجة العالمية إلى الأدوية الخاضعة للمراقبة من أجل إدارة الألم، والتخدير، والرعاية الجراحية والملطفة، وعلاج الحالات العقلية والعصبية. وتسلط الهيئة الضوء على أهمية سن تشريعات تعنى بحالات الطوارئ في الوقت المناسب للتعبيل بالحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة أثناء حالات الطوارئ الإنسانية.

وفي تقرير تكميلي بعنوان "حتى لا يترك أي مريض خلف الركب: التقدم المحرز في ضمان سبل الحصول على كميات كافية من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية"، تقدم الهيئة مجموعة من التوصيات إلى الحكومات لتحسين توافر هذه الأدوية الأساسية.

الهيئة تحذر من الطفرة في إنتاج الكوكايين والاتجار به على نحو غير مشروع

أصبحت كميات أكبر من الكوكايين بدرجات نقاء مرتفعة متاحة بأسعار أرخص بسبب الزيادة الكبيرة في إنتاج الكوكايين والاتجار به. ويرتبط ذلك بتغير في النشاط الإجرامي في المواقع التي تزرع فيها شجيرة الكوكا. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف منظمات الاتجار على نقل عمليات تجهيز الكوكايين إلى أوروبا، التي ضمت ستة من مختبرات تجهيز الكوكايين الـ 15 المكتشفة عالمياً.

يلزم اتخاذ إجراءات عالمية للتصدي للاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية ولوباء الجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية

تفاقم وباء المؤثرات الأفيونية وأزمة الجرعات المفرطة من المخدرات في أمريكا الشمالية بسبب الصنع غير المشروع للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والاتجار بها. فقد توسعت أنشطة الاتجار بالفنتانيل والمؤثرات الأفيونية الخطرة الأخرى لتشمل أوقيانوسيا. ويعمل برنامج الهيئة العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس) على بناء قدرات سلطات إنفاذ القانون وتعزيز التعاون فيما بينها من أجل منع وصول الفنتانيل والمؤثرات الأفيونية وغيرها من المواد الخطرة إلى الأسواق الاستهلاكية.

تقرير السلائف

يساور الهيئة القلق إزاء تزايد استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع، حيث أبلغ عن عدد كبير من المضبوطات في 67 بلداً في القارات الخمس. وتحذر الهيئة الدول الأعضاء من ازدياد الاتجار بالمواد غير المجدولة والسرعة التي تجد بها صناعة المخدرات غير المشروعة سبلاً للتحايل على الضوابط الدولية. وتدعو الهيئة إلى تعزيز مراقبة السلائف لتمكين الصناعة الكيميائية المشروعة من تنفيذ أنشطة تجارية أكثر أماناً.

* * * * *

لمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع:

أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

هاتف استعلامات وسائط الإعلام: 4163 26060 (1-43+)

البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org

الموقع الإلكتروني: www.incb.org